



كلمة السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

خلال اللقاء التشاوري حول
تفعيل خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي
لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة

الرباط، الثلاثاء 16 يونيو 2015



بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
السيدات والسادة ممثلو القطاعات الحكومية
السيدات والسادة ورؤساء وممثلات وممثلو الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة
حضرات السيدات والسادة

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في هذا اللقاء التشاوري، الذي ننظمه حول تفعيل خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، والذي يأتي تكريسا لمقاربة تشاركية توطر عمل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في مختلف مستويات تدخلها، من التخطيط ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل إلى التنفيذ والتنزيل الميداني، إلى تقييم النتائج.

ويعتبر هذا اللقاء التشاوري محطة أساسية نروم بها إغناء مضامين دفاتر التحملات ودليل المساطر المحددة لشروط ومعايير وكيفية الاستفادة من خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، التي أطر إعدادنا لها الحرص على تحقيق أعلى مستوى من التكاملية والالتقائية في مساهمة مختلف الفاعلين الأساسيين في المجال، واستثمار أنجع للإمكانات المتاحة للقطب الاجتماعي، سواء المادية أو البشرية. كما أطر إعدادها الحرص على تدقيق الاستهداف، عبر ضبط معايير وشروط الاستفادة، وتحديد الأشخاص والفئات والجهات المعنية، ترشيدا للعرض الخدماتي الذي يقدمه الصندوق وتحقيقا للأهداف والمرامي التي أحدثت من أجلها، إضافة إلى إيلاء أهمية بالغة للدور الذي ستضطلع به جمعيات المجتمع المدني في تصريف الخدمات الموجهة للأطفال في وضعية إعاقة وأسرهم، خاصة في مجالات دعم التمدرس ومنح المعينات التقنية والاندماج المهني.

حضرات السيدات والسادة

لقد عرفت تدخلات وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية تطورا نوعيا في السنوات الأخيرة، فمن إعداد برامج متفرقة تروم المساعدة وتقديم الدعم، إلى نهج سياسة اجتماعية مندمجة بمقاربة حقوقية، ترجمتها مجموعة من الأوراش المهيكلة الرامية إلى معالجة أسباب وتداعيات كافة أشكال الإقصاء الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة.

فتنفيذا للبرنامج الحكومي، وترجمة لمقتضيات دستور المملكة، خاصة ما تنص عليه المادة 34 التي تحت السلطات العمومية على وضع سياسات تيسر تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع، وأيضا انسجاما مع مبادئ ومقتضيات الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبرتوكولها الاختياري، التي صادقت عليهما المملكة المغربية سنة 2009، تمت المصادقة على مشروع القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي يشكل إطارا مرجعيا للترسانة التشريعية والتنظيمية الوطنية. كما أقر قانون المالية إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي بهدف النهوض بوضعية هذه الفئة من المواطنين، وتيسير اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي، من خلال خدمات تهم مجالات المعينات التقنية والتدريس والاندماج المهني وتطوير مؤسسات الاستقبال.

ولتفعيل هذه الخدمات، تم، في 30 مارس 2015، توقيع اتفاقية بين وزارة الاقتصاد والمالية من جهة ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية والتعاون الوطني من جهة ثانية، تهدف إلى تحديد الشروط والقواعد المنظمة للشراكة بين الأطراف المتعاقدة، بما يسمح بتدبير محكم وشفاف للموارد المالية وأوجه صرفها، والتي يقدر مبلغها الإجمالي بـ 50.000.000 درهم، والمتمثلة في:

- تحسين ظروف تدرّس الأطفال في وضعية إعاقة وفق غلاف مالي يقدر بـ 25.000.000 درهم، والذي يقصد به تقديم كل الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية والعلاجية الوظيفية التي تقدمها الجمعيات داخل المؤسسات المتخصصة أو المؤسسات التعليمية الداجمة؛
- اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى وفق غلاف مالي يقدر بـ 6.000.000 درهم، والذي يقصد بها مجموع المنتوجات والأجهزة والأنظمة التي يستعملها الشخص في وضعية إعاقة من أجل الوقاية أو التخفيف من حدة العجز، والتي تساهم بشكل كبير في تحقيق استقلالته واندماجه السوسيو اقتصادي، وتعتبر ضرورية من أجل الاعتناء بالذات، والتنقل والعمل والتواصل والتعلم والقيام بالأنشطة المنزلية، وكذا الأنشطة الترفيهية والرياضية؛
- تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل وفق غلاف مالي يقدر بـ 5.000.000 درهم، والذي يقصد به كل نشاط يرتكز على إنتاج مواد أو خدمات بغرض بيعها وتحقيق ربح يصبح دخلا لصاحبه، والذي يمارس في إطار مبادرات فردية، على شكل مقاولات ذاتية، أو جماعية، على شكل شركات أو تعاونيات؛



- المساهمة في إحداث وتسيير وتأهيل مراكز الاستقبال بنوعيتها وفق مبلغ مالي يقدر بـ 14.000.000 درهم، والتي يقصد بها كل المؤسسات التي تحدث لاستقبال وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة لتقديم مجموعة من الخدمات التأهيلية لفائدة المستفيدين.

حضرات السيدات والسادة

سيضطلع التعاون الوطني، في إطار أدواره الجديدة التي أقرتها الدراسة التي قمنا بها منذ ثلاث سنوات، بدور محوري في عملية تفعيل خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، بالنظر لحضوره الترابي المتميز، سواء جهويا أو محليا، حيث سيتكلف بإعداد برنامج استعمال الدعم المالي المفوض، وتتبع سير طلبات المشاريع والعروض، وأيضا تتبع احترام المساطر ودفاتر التحملات، وتعبئة الإمكانات البشرية والمادية جهويا وإقليميا لتيسير عملية تقديم الخدمات، إضافة إلى مهام أخرى تكفل حسن تطبيق مقتضيات هذا الصندوق.

كما سيضطلع مختلف الفاعلين، من سلطات محلية وجمعيات المجتمع المدني والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) ووكالة التنمية الاجتماعية، بأدوار مؤثرة في هذه العملية، التي نأمل أن ينخرط الجميع في إنجاحها، بما يحمي حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وينهض بوضعيتهم.

وفي الختام، أجدد لكم الشكر الجزيل على حضوركم اليوم معنا، وتحمل بعضكم عناء السفر، ومساهمتمكم الفعالة في هذا اللقاء التشاوري الذي أتمنى أن تكفل أشغاله بالتوفيق والنجاح، مغتمنة هذه المناسبة لأبارك لكم حلول شهر رمضان، فرمضانكم مبارك.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.